

وزير المالية السابق جهاد أزور يرسم ملامح السياسة المالية المطلوبة:

الاقتصاد اللبناني يملك كل مقومات النمو لكنه يحتاج الى طبيب جراح وليس الى طبيب داخلي!



البيان الوزاري لحكومة «الإنماء والتطوير» برئاسة النائب سعد الحريري يتضمن العديد من البنود التي تتعلق بالنهوض الاقتصادي وتطوير الاقتصاد وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والسعي للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتخفيف عبء خدمة الدين العام على الاقتصاد الوطني وخفض نسبته الى الناتج المحلي وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي لحظها مؤتمر «باريس ٣». فهل يمكن تطبيق ما تعهدت به الحكومة ونالت الثقة على أساسه؟ أم هي مجرد نصوص على الورق لا ترقى الى مستوى التنفيذ؟ وهل سيستمر لبنان في استقراره المالي والاقتصادي وتخفيف عبء الدين العام والالتزام بالإصلاح، وبالتالي سينأى بنفسه عن الأزمات التي أصابت دول العالم بعد الأزمة المالية العالمية، لاسيما بعد أزمة دبي التي وصلت الى حد الإفلاس؟

«الأفكار» استضافت في مكاتبها وزير المالية السابق الدكتور جهاد أزور وحاورته في هذا الشأن، فأكد أن الاقتصاد اللبناني يملك كل مقومات النمو، ولكنه يحتاج الى إصلاحات فورية لحظها مؤتمر «باريس ٣» دون إبطاء، بحجة وجود معطيات إيجابية مثل الاستقرار المالي ووفرة السيولة، مشدداً على أن المعادلة الاقتصادية تتركز الى ثلاثة محاور هي: الاستقرار والإزدهار والتنمية. وسألناه بداية:

فترة السماح .. قصيرة!

■ الوزير جهاد أزور متفائل بمستقبل الوضع المالي. على ماذا استند في تفأوله هذا وما هي المعطيات؟

-لست متفائلاً بل لدي الأمل الذي يستند الى معطيات موضوعية. وأول معطى موضوعي هو أننا مررنا بتجارب عديدة وأثبتنا أن الاقتصاد اللبناني يملك قدرة على النمو ولديه طاقة كاملة لم تستثمر بشكل كامل حتى الآن. كما مررنا بثلاث سنوات صعبة منذ العام ٢٠٠٧ حتى اليوم، ومع ذلك شهدنا نسبة نمو مرتفعة، وكذلك كنا شهدنا نمواً عام ٢٠٠٥، لولا اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كما الحال عام ٢٠٠٦، عندما تعرضنا لحرب تموز (يوليو)، علماً بأن نسبة النمو عام ٢٠٠٤، كانت في ٧ بالمئة. والمعطى الثاني هو أننا نرى حالياً أن الأوضاع السياسية ورغم صعوبتها إقليمياً، تشهد حالة من التهدئة، ما يساعد على نمو الاقتصاد، ولكن هذه التهدئة أو ما يسمى فترة السماح، من الممكن أن تكون قصيرة، ولذلك لا بد من الإسراع في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، بحيث إذا تمت تجعل النمو يستمر. فنحن نعيش في ظل منطقة تشهد حالة كبيرة من الإرتباك، واستقرارنا الاقتصادي يجعلنا محط

إستقطاب كبير، وهذا يستوجب مجموعة من الإصلاحات لاسيما وأن هناك جهوية اليوم للقيام بها بعدما وضعت إمكانية العمل فيها وأصبحنا في مرحلة التطبيق. فهناك مجموعة من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ومجموعة من القطاعات تؤثر الدولة في عملها، وهذه قادرة على تحسين البيئة الاقتصادية، وخلق فرص عمل وزيادة مستوى الإستثمار. وما نراه أن زيادة مستوى الإستثمار، من الممكن أن يقوم به مستثمرون محليون، سواء في قطاع الاتصالات أو النقل أو الكهرباء، أو الخدمات التي تقدمها الدولة، وهذه قطاعات تخلق فرص العمل والوظائف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأي إستثمار لتلحق قطاع الاتصالات سيتم على أيدي المستثمرين المحليين في أكثر من ٨٠ بالمئة، والفوائض الموجودة في القطاع المصرفي واهتمامه مع الشركات اللبنانية في الإستثمار في هذا القطاع كبير جداً، والأمر ذاته ينسحب على الكهرباء والمياه ومشاريع أخرى، تعالج مشاكل نعاني موضوعياً منها، ومن جهة أخرى تجعل الاقتصاد يزدهر.

■ وما هي الإصلاحات العاجلة المطلوبة للوصول الى ذلك؟

-المطلوب من الدولة معادلة مرتكزة الى ثلاثة محاور: محور الإستقرار ومحور الإزدهار ومحور التنمية. أما محور الإستقرار الاقتصادي فلا يمكن أن يتم، وهناك خطر يخوف المستثمرين، واحد عناصر الإستقرار هو التأكد أن مستوى التضخم مستقر ومنخفض، ومستوى السيولة لا يطغى ويخلق مشاكل جديدة كما حصل في أميركا وأوروبا ودبي، وحتى لو تحسنت إيرادات الدولة، وكانت السيولة متوافرة وتموّن الدولة نفسها، فيجب أن لا يعطي هذا الواقع للدولة شعوراً بأنها قادرة على الإنفاق أكثر، وهنا التحدي الأساسي في ضبط الإنفاق وعدم تأخير الإصلاح لجرد وجود هذه السيولة. فالمعطيات الإيجابية الموجودة يجب أن تساعد على تنفيذ الإصلاحات، ولا يجب أبداً تأجيلها بحجة أن هناك معطيات إيجابية، إنما لا بد من اتخاذ القرار الصعب في تسريع الإصلاح اليوم قبل الغد واستغلال هذه الفرصة. هذا هو عنوان الإستقرار.

وتابع يقول:

-أما العنوان الثاني فهو الإزدهار حيث لا يمكن بناء اقتصاد على أساس الإستقرار فقط، بل إن الإزدهار أساسي من خلال خلق فرص العمل والإستثمار في قطاع تمكن اللبناني تحديدأ من الإستفادة من أي تحسن في الوضع الاقتصادي. وهذا أمر ممكن من خلال التركيز على قطاعات أساسية، لاسيما التي تتطلب قيمة إضافية عالية وخبرة ومعرفة وكفاءة لبنانية مرتفعة سواء القطاع الصحي والخدمات الصحية والخدمات المالية والحقوقية والإستشارية وغيرها، وهذه قطاعات موجودة، لكن لا بد من

تحفيزها ومساعدة المؤسسات الصغيرة التي تخلق فرص العمل وأيضاً أصحاب المبادرة. وأضاف:

-ونحن في هذا الصدد عملنا على مشروع «بادر» مع نادر الحريري وروبير فاضل وطلال كمال الشاعر ومجموعة من الشباب، لأننا مؤمنون بأن فرص العمل ممكنة من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والتي يكون الإستثمار فيها مبنياً على المستقبل، بأنها ستكون يوماً، وليس على أساس الشركات التي استقرت أصلاً، لأنها لا تخلق فرص العمل، وهنا محور الإزدهار الأساسي ولا بد من وضعه في الاعتبار. وقد يكون البيان الوزاري لم يتطرق الى هذا الموضوع بشكل أساسي. أما المحور الثالث فهو التنمية التي يجب أن تكون في كل المناطق حيث أن شق التنمية الأساسي هو اقتصادي، حيث لا يمكن رفع مستوى أي منطقة إلا بواسطة الرفعة الاقتصادية، وليس على أساس المساعدات التي تقدمها الدولة. فالدولة يجب أن تستمر في إعطاء المساعدات، ولكن لا بد من خلق قاعدة اقتصادية والإبقاء على الأرياف لأن جزءاً أساسياً وتاريخياً من ثقافتنا وحضارتنا واستقرارنا الإجتماعي موجود في الأرياف، وعندما يحصل نزوح الى المدن وخلق ثقافة جديدة، فإننا بذلك نضرب التنمية الحقيقية ونحدث خللاً في أسس النظام الإجتماعي. وتابع يقول:

- من هنا تبدأ معالجة الموضوع، أي من خلال هذه المحاور الأساسية التي يجب الإستناد إليها. ونحن في مؤتمر «باريس ٣» بشكل مغاير عما سبقه قلنا بأن المطلوب ليس فقط معالجة الدين وأن الإستقرار أساسي، بل إن هناك جزءاً أساسياً له علاقة بالنمو، وأن هناك مبلغ مليار و ٤٠٠ مليون دولار سخر للقطاع الخاص، ومن ضمنه الشأن الإجتماعي حيث أن ٤٠ بالمئة من إجراءات «باريس ٣» لها علاقة بالشأن الإجتماعي. وأنا هنا أتمنى إعادة قراءة «باريس ٣»، لأن هناك وضوحاً في الأهداف، وتفصيلاً في الإجراءات، وكذلك لا بد من تحديد النتائج التي نتوخاها. ومن هنا فهذه المسارات الثلاثة هي التي ستسمح لعمل الحكومة اقتصادياً بدرجة عالية من البرامغامية وبعيداً عن الديماغوجية والإيديولوجية، وهما العنصران السليبان في أي سياسة عامة بحيث عندما ندخل في الإيديولوجية نبقي مكاناً ولا نأخذ بعين الاعتبار المتغيرات، وكذلك نأخذ المواطن في طريق خاطئ لأننا نعمل فقط على أساس غرائزه. ومن هنا لدي أمل لأن مجموعة كبيرة من هذه الإجراءات أصبحت جاهزة، سواء في الاتصالات أو الطاقة أو الشؤون الإجتماعية. ونحن اليوم في مرحلة إستكمال لما بدأنا به.

«باريس ٣» والإصلاحات و«إعمل وخذ»

■ نتحدث عن مؤتمر «باريس ٣» ونتائجه، ولكننا نعلم أن «باريس ٣» يربط المساعدات بالإصلاحات من ضمن جدول زمني محدد، ونحن منذ ثلاث سنوات لم نقم بالإصلاحات المطلوبة. فما تأثير ذلك على ديمومة هذا المؤتمر وأفاقه المستقبلية؟

-«باريس ٣» مرتكز الى مسألتين أساسيتين: الأولى هي برنامج اقتصادي جامع وشامل، والثانية هي إلزامنا بهذا البرنامج، والإلتزام ترتبط به المساعدات، وبالتالي فالمساعدات ليست هي المحرك لمؤتمر «باريس ٣».

■ يعني إعمل وخذ، أو خذ واعمل؟

الاقتصاد المتشابك، بدليل أن الدول الأوروبية لم تنجح في تحقيق قدرتها على المنافسة للسوق الأميركي أو لإقتصاديات الصين واليابان والدول الآسيوية إلا بالتضامن، وهذا أمر أساسي مبني على معطيات اقتصادية وليس على معطيات سياسية، واليوم لو لم تكن إيرلندا مثلاً موجودة ضمن الاتحاد الأوروبي، لكانت بسبب الأزمة المالية العالمية تعرضت لما تعرضت له إيسلندا أو غيرها أو وصلت إلى حد الإفلاس، ولكن من حماها هو الاتحاد الأوروبي. وأهم الدروس التي لا بد من الاستفادة منها حبال أزمة دبي، هو أن يكون التنسيق أكبر والتفاعل أكثر وأن تكون المساحة الاقتصادية العربية تضم أكبر عدد من الدول العربية.

وأضاف:

«صحيح أن هناك أزمة ولا بد من دفع الثمن، ولكن لا بد أن يتعلم الإنسان من التجربة ليقوم بالتصحيح اللازم وينطلق على أسس متينة من جديد، وألا يكرر الأخطاء السابقة، علماً بأن الإنسان عادة يكرر أخطائه حتى لو دفع الكلفة، لأنه ينسى. من هنا يجب التطلع إلى الأمور والاستفادة من الدروس، فالأزمة هذه ليست نهاية العالم، بل كل الدول تتعرض لأزمات وتتجاوزها، ونحن بلد تعرضنا لشتى أنواع الأخطار والازمات، ولو لم تكن نملك الإيمان بإمكانية تجاوز هذه الازمات، لما كنا خرجنا وتجاوزناها، وبالتالي لا بد من التخطيط والمبادرة والمثابرة في معالجة المشكلة، حيث لكل جواد كبوة كما يقول المثل.

هل صحيح أنك اقترحت قبل أن تترك وزارة المالية ضريبة إضافية على ضريبة القيمة المضافة؟

«عندما تركت وزارة المالية عام ٢٠٠٨ كنا في أصعب الظروف ومررنا خلالها السنوات الثلاث حرباً: حرب تموز (يوليو) وحرب مخيم نهر البارد، ومررنا على مجلس نواب مقل، وبلد من دون رئيس للجمهورية لمدة ٨ أشهر، ومررنا على أزمة نفط عالمية أوصلت سعر برميل النفط إلى ١٤٠ دولاراً، وأوصلت أسعار المواد الغذائية إلى أربعة أضعاف، وفي الوقت ذاته لم تكن فقط

نجاها الأزمة ونحافظ على الاستقرار، بل قمنا بمؤتمر «باريس ٣» الذي نجح كنموذج حيث وضع لأول مرة برنامجاً ووضعنا له آلية للتنفيذ، وهذه الإجراءات التي وضعت، عبرت عنها الأمم المتحدة عندما منحت لبنان جائزة الخدمة العامة، علماً بأن مؤتمر «باريس ٣» لا يعتمد على المساعدات بل على الإصلاحات التي يجب القيام بها، والجزء الكبير منها هو رفع الإيرادات، وأنداك كانت ظروفنا لا تسهل حال النمو كما حال اليوم، وبالتالي هناك سلة متكاملة لا بد منها ولا يجدي الإجراء الفردي لوحده، وإنما المنظومة كلها.

وأضاف:

«نحن إذا حافظنا على الاستقرار فقط من دون نمو، فالناس سيمتعضون وسيطالبون بإجراءات لمساعدتهم



جihad ازغور: تجربة دبي ناجحة ورائدة وحصلت أخطاء يمكن تجاوزها بالتضامن والتصحيح!

* علينا الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي لحظها «باريس ٣» فوراً وعدم التأخير بحجة الاستقرار والسيولة!

يقال بأن دبي على شفير الإفلاس حتى أصبح مؤخراً بأن الديون المترتبة على شركة دبي العالمية في غالبيتها لشركات يهودية، ومعنى ذلك أن الرأسمال اليهودي سيضع يده على دبي. فما صحة ذلك؟

هذه مبالغة. والتجربة علمتنا أنه لا يستطيع أحد وضع يده على بلد ما. وما أستطيع قوله إن هناك أزمة ليست جديدة، بل بدأت منذ بداية الأزمة المالية العالمية،

وكان يمكن تسريع عملية المعالجة لها، لكن هذا ليس معناه أن الأزمة ستلغي الموقع الاقتصادي لدبي. أبداً، فالأزمة انحصرت في إحدى شركات دبي وفي جزء منها، وستتم المعالجة. والأكد أنها ستترك أثراً، ولكن هذا الاقتصاد كإقتصاد دبي، لن يكون مهدداً بالإفلاس، وأن هذه التجربة ستوقف، بل إنها تشبه كل تجربة تتعرض لأخطاء وتجري عملية تصحيح، وهذا حال كل الإقتصاديات التي تمر في هذه الدورة. ومن الممكن أن دبي تتعرض لها لأول مرة، ولكن هناك دولاً أخرى سبق أن تعرضت لها وتجاوزتها كما حال إنكلترا التي وقعت في أزمة مشابهة في أواخر الثمانينات، وكذلك حال اليابان إلخ..

نعود ونسأل عن أساسات اقتصاد دبي التي تنفقد النفط والغاز كحال قطر مثلاً، أو السعودية أو غيرها من الدول التي تملك العنصر البشري واليد العاملة والمساحات الشاسعة من الأراضي. على ماذا يعتمد اقتصاد دبي؟

إقتصاد دبي قائم على فعالية في الخدمات وعلى موقع جغرافي يربط الشرق والغرب، وعلى مرونة وحرية في الحركة الاقتصادية ليست موجودة في دول أخرى. ونحن يجب أن لا نبالغ بقراءة سياسية أو قراءة كارثية، بل نقول إن هناك أزمة لا بد من معالجتها وإدارة الأزمة تكمن في أهميتها، وأي إدارة سيئة لأي قضية حكماً الفشل مصيرها، وأي إدارة جيدة تحسن إمكانية النجاح. وأنا من الذين يقولون إن هناك أكثر من نموذج في المنطقة العربية قبل دبي أو بيروت أو الدوحة أو المنامة، وهذه النماذج لا بد من تطويرها وإذا تعرض أي نموذج للضغط يجب أن نتضامن معه، لأنه لا يمكن لنا كدول عربية أن نهض، إلا إذا كنا نعتد

«لا يعني إعمل وخذ وليس خذ واعمل، فـ «باريس ٣» ليست هي المساعدات التي تنجحها وإنما الإصلاح وحده هو الذي يجعله ناجحاً، وبالتالي فالمساعدات هي ترجمة للإلتزام وبالإصلاحات. وعلى كل نحن نسأل: هل الإصلاحات هذه مفيدة للبنان أم لا؟ فإذا كان الجواب «نعم» فلا مشكلة إذن، وبالتالي فلا قيمة آنذاك للمساعدات، أو ليست المساعدات آنذاك ضرورة للبنان، إذا لم يكن يحتاجها. والجدل هنا خاطئ عندما نربط الإصلاحات بالمساعدات، فالإصلاحات ضرورة للبنان بغض النظر عن وجود المساعدات أم لا، وطالما أن الإصلاح ضروري فإن السؤال آنذاك عن المساعدات لم يعد وارداً.

وهل هذه المسارات متلائمة فعلاً مع بنود البيان الوزاري في الشق الاقتصادي المالي منه؟

بالنسبة إلى البيانات الوزارية هي وثيقة تتضمن درجة عالية من التسوية البروتوكولية، بحيث يتم إدخال كل الأمور فيها حتى يكون البيان الوزاري شاملاً ويأخذ في الإعتبار مواقف كل الأطراف ولا يزعج أحداً.

يعني أنه طبيب داخلي وليس طبيباً جراحاً؟ هذا صحيح. وأقول هنا بأن التحدي الأكبر بالنسبة إلى هو الإسراع في تنفيذ الإصلاحات، لاسيما وأن المعطيات السياسية ملائمة، وكذلك الجو مؤات على الصعيد تحضير السياسات والظروف الاقتصادية الإقليمية جيدة بالنسبة لنا، وبالتالي فلا يوجد مبرر للتأخير، بل بالعكس، ما يجعلني أطلب بالإستعجال، هو أن هذه المسألة من الوقت الملائم قد لا تدوم طويلاً، خاصة وأننا نعرف أن شهر العسل لا يدوم حتى في أحسن الظروف، فكم بالحري مع أوضاع متغيرة في المنطقة، لاسيما وأن لبنان مرتبط بها؟ وهذا نداء يوجه للمسؤولين لاستغلال هذه الفرصة وتنفيذ الإصلاحات.

أزمة دبي والنموذج المطلوب

البعض يحذر من التنمية العقارية والدين العام المتفاقم أمام السيولة العارمة بعد أزمة دبي، ما يعني إعادة تقييم هذه التجربة. فما رأي الدكتور جهاد ازغور؟

السؤال الذي يطرح: هل مشكلة دبي من المفترض أن تعيد النظر في هذه التجربة؟ في رأيي لا، لأن تجربة دبي رائدة وناجحة رغم حصول أخطاء ومبالغيات، ونهضت إلى أبعد من حدود الاستقرار حتى فقدت التوازن في مكان ما، لكن هذا لا يلغي أن هذه التجربة رائدة في المنطقة ومبينة على رؤية.

يقال بأن هذه التجربة ليست مبنية على أسس ثابتة كحال أبو ظبي مثلاً التي تملك النفط أو قطر والسعودية. فماذا نقول هنا؟

هذا غير صحيح، فالإقتصاد أولاً دورة تتضمن الصعود والهبوط. ودبي ليست أول بلد يتعرض لمشكلة، بل إن هناك إقتصاديات أهم بكثير تعرضت لضغوط اقتصادية حتى أن الإقتصاد الأميركي وهو الأكبر في العالم ويضم أكبر كتلة مالية في العالم تعرض القطاع المصرفي فيه لأهم الأزمات رغم أنه يضم أهم التكنولوجيا أيضاً، وهذا ليس معناه أن أميركا انتهت، بل إن أخطاء حدثت ويجب تصحيحها.

وتخفيف الأعباء عنهم، ولا يههم سواء انخفض الدين أم لا، بل يطالبون بتحسين نوعية معيشتهم، ولذلك فأى إجراء يجب أن يكون من ضمن سلة متكاملة حتى يعطي المردود المطلوب.

■ ما الذي تركته خلفك غير «باريس ٢٠٠٣»؟

- أولاً، تركت قضية مهمة جداً، وهي أن العمل استمرارية وسلمته كل ما كنت أحضره في المرحلة الثانية وكل الملفات الأساسية المعنية بها الوزارة، وبقيت على تواصل معه حيال أي معلومة يريد معرفتها. وأنا أؤمن بالاستمرارية، لاسيما وأن البلد يحتاج لكل الطاقات ولا يجوز القول إنه لم يكن هناك شيء قبلي، ولا يجب أن يكون هناك شيء بعدي بل بالعكس، فانا اعتبر أن هذا الشق المالي بمثابة إبن لي، حتى لو اهتم به الآخرون، وإنما أبقى على تواصل وتنسيق مع أصحاب المسؤولية. وأنا تعلمت مسألتين أساسيتين: الأولى أنه عندما تصبح وزيراً فيجب أن تفعل ما تفكر به وكأنك أمام فرصة يوم واحد، والثانية هي أن الوزارة أمانة لديك وليست ملكك، وبالتالي لا بد من احترام تراكم عمل الآخرين واستكمالهم، حتى إذا أتى الآخرون من بعدك كان عليهم أن يحترموا عملك ويكملوه. وأنا اليوم خارج المسؤولية، ولا أملك المعطيات، إنما أحلل فقط، وإنما من هو في سدة المسؤولية يعرف المعطيات جيداً، وبالتالي لا يجوز أن أقم عمله أو أنظمه، بل أتواصل معه وأمد يد المساعدة بكل رحابة صدر.

التحفظ على البيان الوزاري

■ البعض فسّر تحفظ واعتراض بعض الوزراء على البيان الوزاري بمثابة عدم التضامن في عناوين أخرى، ما يشجع على اعتماد هذه الصيغة مستقبلاً. فما رأيكم في ذلك؟

- التحفظ عمل ديموقراطي وكلنا كوزراء سبق أن تحفظنا على بعض القرارات، وأنا كوزير تحفظت على أكثر من مئة قرار خلال السنوات الثلاث التي كنت فيها وزيراً.

■ البعض يقول بأن التحفظ يكون على قرار من قرارات الحكومة وليس على برنامجها الأساسي، وإلا يستقيل منها. فما رديكم هنا؟

- أولاً لا فارق بين البرنامج والقرار، وثانياً الوزراء الذين تحفظوا إنما فعلوا ذلك بطريقة سلمية وديموقراطية، ولم يعتكفوا أو لم يحضروا جلسات مجلس الوزراء، وثالثاً إذا أُلغينا التنوع وإبداء الرأي، فأنذاك لا بد من إلغائهما في كل المواضيع، وبالتالي إذا لم نسمح لوزراء أن يتحفظوا اليوم، فالأمر يجب أن ينسحب على وزراء آخرين مستقبلاً بأن لا يتحفظوا إزاء أي موضوع يطرح. وفي الماضي جرى ما هو أكثر من التحفظ ومن ينتقد اليوم هذا الإجراء لم يكونوا في السابق يعتبرون أن اعتراضهم على سياستنا كان خطأ، بل هو صواب، وبالتالي لا يجوز طلب الصواب وعكسه في أن. وبغض النظر عن موضوع التحفظ، فإذا أوجب الأمر إلغاء التحفظ، فيجب إلغاؤه نهائياً وفي كل المواضيع.

■ يقال بأن الديمقراطية حق، لكن الظرف كان يتطلب التضامن وعدم التحفظ. أليس كذلك؟
- الديمقراطية حق دائم و«ونستون تشرشل» (رئيس وزراء بريطانيا)، وفي أصعب ظروف الحرب أجرى إنتخابات وسقط خلالها، ليخلفه زعيم عمالي هو



التحفظ على البيان الوزاري جو ديموقراطي وإلغاء الطائفية السياسية يتم تدريجياً وبشكل منهجي

«كليمانت أتلّي». فالأزمات لا تلغي الديمقراطية، وإلا نلغي الحريات أيضاً، وأنا تعجبت وبغض النظر عن موضوع التحفظ كيف أنه تم انتقاد مجموعة من الوزراء تحفظوا على فكرة ما أو بند ما، وفي الماضي سبق للبعض أن تحفظوا أيضاً واعتراضوا وأنا واحد منهم.

■ على ماذا اعترضت وتحفظت آنذاك؟

- أخلاقياً لا يجوز أن أحدث عما تحفظت عليه، لأن المجالس بالأمانيات، ولكن الأكيد أن هناك قرارات عديدة تحفظت واعتترضت عليها، وبالتالي عندما أشعر بأنني لست منسجماً مع ما تقوم به الحكومة، وبشكل مطلق أستقيل آنذاك، ولكن في موضوع محدد أعطى رأيي المخالف وأتحفظ واعتراض.

أثر المصالحات على الإقتصاد

■ ما هو الانعكاس الإيجابي للمصالحات التي تجري على الإقتصاد لاسيما مصارحة ومصالحة رئيس «كتل التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون مع غبطة البطريرك صفيير مؤخرًا؟
- أي عملية مصالحة في نوع من فتح قنوات حوار وتواصل وليست مصالحة بالمعنى السياسي. ولا شك أي عملية تواصل وحوار في بلد مثل لبنان تفيد في كل شيء، وليس فقط إقتصادياً، وتجعل حركة الأمل تكبر، ولكنني مع هذا إنسان واقعي وأقول بأنه يجب عدم تضيق الفرصة، لأن النوافذ لا تكون دائماً مفتوحة في لبنان، وعلمتنا التجربة أن الظروف من الممكن أن تتغير بسرعة. ومن هنا أطالب بورشة سريعة جداً تأخذ أكبر مساحة من التغيير والإجراءات والقوانين الجديدة، وبالتالي تخفيف الجدل والإكثار من العمل ونعمد إلى الاستفادة من ظروف المرحلة بأكبر قدر ممكن رغم كل الصعوبات، علماً بأن فتح القنوات واعتماد التهذئة، لم يخلقها تفاهات صلبة على كل العناوين الأساسية التي لا تزال موضوعة في البراد، والتي إن اختلفنا حولها نرحلها إلى طاولة الحوار الوطني، وإنما كل المصالحات جيدة ولقاء الجنرال

* المعادلة المالية والاقتصادية المتكاملة تركز الى ثلاثة محاور للنجاح هي الاستقرار والإزدهار والتنمية!

عون والبطريرك صفيير خطوة جيدة كرمزية معينة، لكننا ننتظر أكثر من ذلك، لاسيما بالنسبة للأداء، لأن المسألة لا تتوقف عند زيارة هنا وأخرى هناك، بل لا بد من أداء مختلف بشكل منفرد على كل التيارات السياسية، وأن نرى حواراً مبنياً على العمل المؤسساتي، حيث تجب العودة إلى المؤسسات وليس اعتماد العمل السياسي من خارجها، بل لا بد من اعتماد الحلول داخل المؤسسات، سواء داخل الحكومة أو داخل مجلس النواب والمؤسسات الأخرى النازمة

لعملنا أو القضاء أو المجلس الدستوري.
■ تنتقد من يطالب بإلغاء الطائفية السياسية وتأخذ على البعض منهم التنوع في محيطهم الإجتماعي. فكيف ذلك؟! ولا يعتبر ذلك تناقضاً؟

- أنا من ضحايا الطائفية السياسية، وأنا مؤمن بإلغاء الطائفية السياسية، لكن أن يتم تدريجياً وعلى مراحل بشكل منهجي ومن خلال العمل على قيم وطنية جامعة يجتمع عليها كل اللبنانيين. فالميثاق الوطني عندما ولد عام ١٩٤٣ قال بأن ما يجمع بين اللبنانيين قيم ومبادئ وأهداف، مع احترام التنوع الذي كان شكله طائفيًا كمرحلة إنتقالية، وأكد على إعطاء الضمانة لكل مكونات المجتمع اللبناني بأنه لا يمكن القيام بأي عملية تحول تخل بالتوازن، إلى أن جاء إتفاق الطائف وكُرس هذا الأمر، وأكد بأنه لن يكون هناك مس بهذا الميثاق، بل ثبتته وقال بأن الخروج من الطائفية يجب أن يكون ممنهجاً.

وتابع قائلاً:

- والسؤال عما إذا كانت الطائفية مجدية للبنان، فالجواب حتماً لا، بل هي مرض يضرب المؤسسات، ولكن عملية العلاج مسألة أساسية شرط أن تكون مبرمجة وممنهجة ولا ينظر إليها من منظار طائفي، وبالتالي إذا أردنا بناء بلد خال من الطائفية السياسية، يجب تعزيز هذه المبادئ الوطنية الجامعة والقيم المشتركة بين اللبنانيين ولا يجوز القول بالخروج من تركيبة الطائفية إلى تركيبة أخرى، بل تحديد المبادئ الوطنية الجامعة التي تحمي الجميع والضمانات المؤسساتية التي تضمن كل شرائح المجتمع والقيم التي تكون هناك مساحة مشتركة على أساسها، ما يسمح للجميع بالإندماج فيها والوصول إلى الهدف، وأنذاك لا أحد يخاف من إلغاء الطائفية السياسية. والمطلوب بداية للوصول إلى ذلك أن تقبل الشخصيات والأحزاب السياسية والطوائف بالآ تدخل في أي تعيين إداري في الدولة، لاسيما وأن الإدارة هي إحدى ضحايا الطائفية في لبنان بكل مؤسساتها، وأن يتم كسر الأخادية الطائفية حتى ينتفي السؤال عن مثل هذه المجموعة أو تلك بما يسمح للمستقلين أن يكون لهم وجودهم وتأثيرهم.

وأردف يقول:

- أنا لست أحتاج لأن أحمل صورة أو علم زعيم وأرد «بالدم بالروح أفديك» حتى يكون لدي حضور في العمل العام، ولا يجوز أن يختزلني البعض إلى حد أنني لا أمثل هذه الطائفة، وكان هذا البعض يقصيني عن خدمة بلدي، وهذا ما أرفضه، بل أريد المثل الصالح للقيادة بالآ يتدخل الزعماء في التعيينات وفي الإنتخابات النقابية والمهنية، لإعطاء مثل وأضح عن مبدأ المواطنة في لبنان. ونحن بحاجة اليوم إلى التزام وليس إلى شعارات، لاسيما وأن السياسيين يطرحون شعارات، ولكنهم لا يلتزمون بها، ويطرحون عمل المؤسسات ولا يلتزمون، وأنا أبعد ما أكون عن الطائفية، وهذا ما جعلني أعود بعد ترك الوزارة إلى عملي الخاص إيماناً مني بأنني أينما كنت أستطيع خدمة بلدي، حتى لو لم أكن منتمياً إلى حزب. □